

وجوب التقديم والتأخير في سجع المقامات «دراسة نحوية من خلال مقامات الهمذاني»

عبدالمحسن أحمد الطبطبائي

مدرس ، قسم اللغة العربية ، كلية الآداب ، جامعة الكويت

الملخص

يتناول هذا البحث وجوب التقديم والتأخير في السجع الكائن في المقامات العربية ، ويبين مدى قدرة الكاتب في صياغة الجمل التي يكون بينها السجع .

ويهدف البحث إلى تبيان فنون العربية وإيضاح سر جمال اللغة وحسنها ، ويهدف البحث أيضاً إلى إبراز أن التقديم والتأخير الذي يكون واجباً هو ضرورة فرضته اللغة على المتكلمين بها ، لكنه على الرغم من ذلك لم يفرض على أصحاب المقامات في أسجوعاتهم ، إنما أتوا به لأنهم أرادوه وفضلوه في وضع جملهم لغرض ما .

وقد جاء البحث بمقدمة وتمهيد ، ثم ثلاث نقاط رئيسية ، هي :

- 1 - وجوب التقديم والتأخير في الجملة الاسمية : وفيه عرض لمواضيع تقديم الخبر على المبتدأ وجوباً في سجع المقامات .
- 2 - وجوب التقديم والتأخير في جمل دخلت عليها التواسخ : وفيه عرض لمواضيع تقديم خبر (كان) وخبر (إن) على اسميهما وجوباً في سجع المقامات .
- 3 - وجوب التقديم والتأخير في الجمل الفعلية ، وفيه بعض مواضع تقديم المفعول به على الفاعل وجوباً في سجع المقامات .

وفي النهاية ، جاءت الخاتمة ، وفيها نتائج البحث ، ثم الهوامش وفيها مراجع الدراسة . وقد اقتصر هذه الدراسة على استخلاص الأمثلة من مقامات الهمذاني ، فكانت هذه المقامات نموذجاً للتطبيق .

المقدمة

موضوع هذا البحث يتناول التقديم والتأخير الواجب في سجع المقامات ،
ويبين كذلك مدى قدرة الكاتب في صياغة الأسجوعة ، وتمكنه من تركيب
الجملة بطريقة يتم فيها تحقيق السجع .

وتظهر أهمية دراسة الموضوع في أن التقديم والتأخير في المقامات لم يكن إلا
على نسق النحو وقواعده ، فلم يخرج عنه بشيء خاص ، ولم يتميز عن غيره .

وتظهر أهمية دراسة الموضوع أيضاً في معرفة فنون العربية ، ومنها التقديم
والتأخير سواء الواجب منها والجائز ، وأن ذلك هو من أسرار جمال اللغة وحسنها .

وتظهر أهمية دراسة الموضوع كذلك في الكشف عن العلاقة القائمة بين
علوم العربية جميعاً ، من نحو ، ودلالة ، وبلاغة . . . إلخ .

كما تتجلى دراسة هذا الموضوع في معرفة دقائق اللغة وتبيان قوتها ،
وذلك من خلال تعدد صور التركيب النحوي فيها .

وقد جاءت الدراسة في هذا البحث في الآتي :

- مقدمة تبين موضوعه وأهميته .
- تمهيد يوضح معاني مفرداته .
- مفردات البحث و تشمل دراسة السجع في المقامات من حيث :
 - 1 - وجوب التقديم والتأخير في الجملة الاسمية . وفيه تقديم الخبر على المبتدأ
النكرة المحضة ، وتقديم الخبر إذا كان اسم استفهام ، وتقديم الخبر على
المبتدأ المحصور .
 - 2 - وجوب التقديم والتأخير في جمل دخلت عليها النواسخ : وفيه تقديم خبر
(كان) على اسمها وجوباً ، وتقديم خبر (إن) على اسمها وجوباً في سجع
المقامات .

3 - وجوب التقديم والتأخير في الجمل الفعلية : وفيه تقديم المفعول به وهو ضمير متصل بالفعل على الفاعل وجوباً ، وتقديم المفعول به على الفاعل المصحح وجوباً .

وفي نهاية البحث جئت بالخاتمة التي عرضت فيها ما توصلت إليه من نتائج .

تمهيد

تناول هذه الدراسة التقديم والتأخير الواجب في سجع المقامات .

ومعنى هذا أن مناط البحث هو التقديم والتأخير الذي تفرضه اللغة على سبيل الوجوب لا الجواز . ثم إن تناول هذا النوع من التقديم والتأخير في هذا البحث مقتصر على أسجوعات المقامات .

وأقصد بالتقديم والتأخير هنا : تقديم ما حقه التأخير ، وتأخير ما حقه التقديم ، وذلك على سبيل الوجوب ، كتقديم الخبر على المبتدأ وجوباً ، كما في قولك : (في الدار رجلٌ) ، أو تقديم المفعول به على الفاعل وجوباً ، كما في قولك : (عمروٌ أكرمهُ زيدٌ) .

ولما كان هذا البحث لا يعنى بدراسة مفصلة للسجع والسجعة والأسجوعة والقرينة والمقامة . . إلخ ، لكون هذه المصطلحات خارجة عن إطار الدرس النحوي ، فإنني لا أجد بُدّاً من تبيان معانيها بصورة سريعة ، بما يخدم موضوع البحث .

فالسجع : هو «موالاة الكلام على روي واحد»⁽¹⁾ ، وهو أن يؤتى به على قافية من قوافي الشعر من غير وزن⁽²⁾ ، والسجعة : هي القطعة ، أو الفقرة المسجّعة⁽³⁾ ، والأخرى التي توائمتها قرينة ، لأنها تقترب بسابقتها ، «وربما كان من الأفضل أن تميز الأسجوعة من السجعة ، فتطلق (السَّجعة) على الفقرة الواحدة . . . وتطلق الأسجوعة على بضع سجعات ، يجمعها موضوع واحد ، أو مقام واحد ، كما تطلق الأرجوزة على قطعة من الرجز ، والأرجوزة - كما تعلم - بضعة أبيات»⁽⁴⁾ .

أما المقامة ، فهي خطبة من منظوم ومثثور⁽⁵⁾ ، شبيهة بالقصة ، ذات نظام سجعي خاص ، لها بطل وراو ثابتان ، تشتمل على عظة أو ملحّة ، كان الأدباء يظهرون فيها براعتهم في اللغة ، وتمكنهم منها⁽⁶⁾ .

والسؤال الذي جعلته مصدر تفكير في كتابة هذا البحث هو : هل كان التقديم والتأخير الواجب في سجع المقامات فناً برع فيه أصحابها لإقامة السجع ، أو هو ضرورة فرضته اللغة عليهم؟

لا أجد خلافاً أن التقديم والتأخير الجائز في سجع المقامات هو فن من فنون أصحاب المقامات ؛ لأن ذلك لم يفرض عليهم فرضاً ، بل أتوا به طوعاً ، فقدموا وأخروا ، وكان يمكنهم ألا يفعلوا ذلك ، لكن تقديمهم وتأخيرهم فيه كان رعاية للسجع .

فتقديم الهمذاني مثلاً للخبر في قوله : «والله المستعان ، وعليه التكلان»⁽⁷⁾ ، كان رعاية للسجع ؛ لأن اللغة تبيح له التقديم وعدمه ، فلم أثر التقديم⁽⁸⁾ ؟

أما التقديم والتأخير الواجب ، فلا شك أنه ضرورة فرضته اللغة على المتكلمين بها ، لكن هذا لا يعني أن وجود مثل ذلك في سجع المقامات كان مفروضاً على أصحابها فرضاً ، بل إنهم أتوا به لإقامة السجع ، مثله مثل الجائز ، لأنهم لم يرغبوا إرغاماً على الإتيان بهذه الجمل أصلاً ، وكان بمقدورهم استبدال هذه الجملة بجملة أخرى لا تفرض اللغة فيها وجهاً بعينه .

نعم كان تركيب الجمل بهذا الشكل واجباً عليهم ، لكن الجمل بأسرها لم تكن واجبة عليهم ، بل أرادوها هكذا ، فوضعوها في أسجوعاتهم⁽⁹⁾ .

فعندما يقدم الهمذاني ما حقه التأخير وجوباً في قوله :

«وإنَّ بعدَ المعاشِ معاداً ، فأعدّوا له زاداً»⁽¹⁰⁾

فإنه قد أرادها هكذا ، وبمقدوره أن يستبدل بهذه الأسجوعة أسجوعة

أخرى يكون فيها التقديم والتأخير جائزاً ، أو قد لا يقدم شيئاً ولا يؤخر ، مع بقاء السجع .

فلذلك أقول : إن التقديم والتأخير - وإن كان واجباً - هو من فنون أصحاب المقامات في أسجوعاتهم .

وكيف لا يكون فناً من الفنون؟ وقد عرف عن العرب أن إبداعهم في استخدام اللغة يكمن في خروجهم عن الأصل فيها ، ولا شك أن التقديم والتأخير ضرب من ذلك ، وإن كان واجباً .

قال عبدالقاهر الجرجاني : «ولا تزال ترى شعراً يروك مسمعه ، ويلطف لديك موقعه ، ثم تنظر فتجد أن سبب أن راقك ولطف عندك أن قدّم فيه شيء وحول اللفظ من مكان إلى مكان»⁽¹¹⁾ .

ويبدو من كلام عبدالقاهر عدم التفريق بين ما كان جائز التقديم وبين الآخر الواجب ، فكل فيه لطف وجمال ، لأن ما كان واجب التقديم أيضاً ، فيه تحويل للفظ عن مكان إلى مكان ، ولم يجر على الأصل في اللغة .

وأستطيع القول : إن الكاتب في المقامات قد قدّم وأخّر من أجل السجع في الجائز من ذلك ، ولكنه لم يقدم ويؤخر في الواجب منها ، لأن تقديم ذلك وتأخيره واجب عليه ، إنما جاءت رعايته للسجع بمجرد وضعه في هذا الموضع .

وقد جعلت مقامات الهمذاني نموذجاً للتطبيق في هذه الدراسة ، وذلك لأسباب عدة : أولها أن الهمذاني هو الأسبق - على خلاف⁽¹²⁾ - في تأليف المقامات . والثاني : جودة سبكه وقوة إنشائه لمقاماته ، حتى أعجز من قلّده من بعده . والثالث : أنه أول من أعطى المقامة معناها الاصطلاحي بين الأدباء ، إذ عبر بها عن مقاماته المعروفة⁽¹³⁾ ، قال الدكتور محمد غنيمي هلال : «وأول من اخترع المقامات ، وأعطاهها هذا الاسم في العربية ، هو بديع الزمان الهمذاني»⁽¹⁴⁾ .

وفي هذه الدراسة سأذكر مواضع التقديم والتأخير الواجب في سجع

المقامات ، حاصراً ذلك على مقامات الهمذاني . وسيأتي تفصيل ذكرها في الصفحات القادمة .

وبهذا التمهيد أكون قد بينت - فيما أرجو - فكرة البحث في كون التقديم والتأخير الواجب فناً من فنون العربية التي يستخدمها أصحاب المقامات في صياغة أسجوعاتهم ، كما بينت بشيء من الاختصار معاني بعض المصطلحات الأدبية بما يتناسب مع موضوع البحث .

أولاً - وجوب التقديم والتأخير في الجملة الاسمية

يكمن التقديم والتأخير الواجب في الجملة الاسمية ، في تقديم الخبر على المبتدأ ، ويجب ذلك في أربعة مواضع ذكرها ابن مالك وابن الحاجب⁽¹⁵⁾ ، كما أورد السيوطي عشرة مواضع منها في همع الهوامع⁽¹⁶⁾ . وليس ثمة مجال لذكرها هنا ، وسأكتفي بالمواضع التي استخلصت منها بعض الأمثلة من مقامات الهمذاني .

1 - تقديم الخبر على المبتدأ النكرة المحضة في سجع المقامات

وهذا النوع يكون فيه المبتدأ نكرة محضة ، ويكون فيه الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، نحو (عندك رجل) ، و(في الدار امرأة) فيجب تقديم الخبر هنا ، فلا يصلح القول : (رجل عندك) ، ولا (امرأة في الدار) ، وأجمع النحاة على منع ذلك ، وفي هذا يقول ابن مالك :

ونحو عندي درهمٌ ، ولي وطَرٌ مُلْتَزَمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرِ⁽¹⁷⁾

والعلة في وجوب تقدم الظرف أو الجار والمجرور على المبتدأ النكرة المحضة خوف لبس الخبر بالصفة مع كثرة استعمال الظرف خبراً ، فلو قل وقوع الظرف خبراً عن النكرة ، لاغتفر ذلك اللبس القليل ، كما في قوله تعالى : ﴿وَجْوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ﴾⁽¹⁸⁾ ، وقوله : ﴿وَجْوهٌ يَوْمَئِذٍ بَاسِرَةٌ﴾⁽¹⁹⁾ .

وتقديم الخبر غير الظرف على المبتدأ لا يرفع اللبس ولا يعينه ؛ إذ لو قلت

في (رجلٌ قائمٌ) : (قائمٌ رجلٌ) ، احتمال كون (رجل) خبراً عن (قائم) ، أو بدلاً منه ، وأما الظرف ، فإنه إذا تقدم ، تعين للخبرية بسبب انتصابه لفظاً أو محلاً ، وهذا مذهب سيويه⁽²⁰⁾ .

وذكر السيوطي أنه يمنع تأخير الخبر ويجب تقديمه لأسباب : منها : أن يكون اسم إشارة ظرفاً نحو : (ثمَّ زيدٌ) ، (وهنا عمرو) ، ومنها أن يكون تقديم الخبر مصححاً للابتداء بالنكرة ، وهو الظرف والمجرور ، ومنها أيضاً : أن يكون دالاً على ما يفهم بالتقديم ، ولا يفهم بالتأخير نحو (لله درُّك) ، فلو أخر لم يفهم منه معنى التعجب الذي يفهم منه التقديم ، ومنه (سواءٌ عليٌّ أقمَّت أم قعدت) ، على أن المعنى : (سواءٌ عليٌّ القيامُ وعدمه) ، فمدخول الهمزة مبتدأ ، و(سواء) خبره قدم وجوباً ، لأنه لو تأخر لتوهم السامع أن المتكلم مستفهم حقيقة .

ومن الأسباب التي ذكرها السيوطي أيضاً : أن يكون الخبر مسنداً - دون أما - إلى (أنَّ) المفتوحة المشددة ، وصلتها نحو : ﴿وَأَيَّةَ لَهُمَ أَنَا حَمَلْنَا﴾⁽²¹⁾ ، إذ لو أخر الخبر ، لالتبس بالمكسورة⁽²²⁾ .

وابن جني يرى في تقديم المبتدأ وتأخير الخبر في هذا النوع من وجوب تقدم الخبر على المبتدأ قبحاً ، حيث يقول : «قولهم (لك مال) ، و(عليك دين) ، فالمال والدين هما مبتدأ وما قبلهما خبر عنهما ، إلا أنك لو رمت تقديمهما إلى المكان المقدر لهما لم يجز ، لقبح الابتداء بالنكرة في الواجب»⁽²³⁾ .

ويذكر أيضاً أن في ذلك جفاء للفظ ، ويجب تقديم الخبر على المبتدأ النكرة المحضة ليسهل على العرب الكلام به ، فيقول : «فلما جفا ذلك في اللفظ أخرؤا المبتدأ وقدموا الخبر ، وكان ذلك سهلاً عليهم ، ومصلحاً لما فسد عندهم»⁽²⁴⁾ .

وقد ورد في مقامات الهمداني الكثير من الامثلة على تقدم الخبر على المبتدأ النكرة المحضة وجوباً ، وذلك رعاية للسجع في عبارات تلك المقامات .

فالهمداني يؤثر السجع في كتابته فيأتي ببعض الجمل التي يتقدم فيها الخبر ليقيم السجع . ففي المقامة الفزارية يقول :

«ودون اسمي لثامٌ ، لا تميّطهُ الأعلامُ»⁽²⁵⁾ .

وفي هذا المثال يتضح تقديم الظرف والمضاف إليه (دون اسمي) وهو الخبر ، على المبتدأ (لثام) . والمبتدأ هنا نكرة محضة لا يجوز تقديمها على خبرها بل هو واجب التأخير ، وقد تبين سبب ذلك فيما سبق .

ولما كان تقدم الخبر هنا واجباً على المبتدأ ، فإن الهمداني استغل ذلك الوجوب ، وأتى بهذه الجملة لكي يقيم السجع .

ومن الأمثلة أيضاً قول الهمداني :

«استَقْبَلْنَا رَجُلٌ فِي طَمَرَيْنِ ، فِي يَمْنَاهُ عُكَّازَةٌ ، وَعَلَى كَتِفِهِ جَنَازَةٌ»⁽²⁶⁾ .

هنا تقدم الخبر وهو الجار والمجرور (في يمناه) على المبتدأ النكرة ، المحضة (عكازة) وجوباً ، والجملة الاسمية (في يمناه عكازة) في محل رفع صفة له (رجل) ، وليس وقوعها جملة صفة مسوغاً لتقديم المبتدأ النكرة المحضة ، كما هو الحال في وقوع الجملة الاسمية حالاً ؛ كقول الشاعر :

سَرِينَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمَذَبَدَا مُحْيَاكَ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقٍ⁽²⁷⁾

وكقول الآخر :

تَرَكْتُ ضَأْنِي تَوَدُّ الذَّنْبَ رَاعِيَهَا وَأَنْهَا لَا تَرَانِي آخِرَ الْأَبْدِ

الذَّنْبُ يَطْرُقُهَا فِي الدَّهْرِ وَاحِدَةً وَكُلَّ يَوْمٍ تَرَانِي مُدِيَةً بِيَدِي⁽²⁸⁾

ففي البيت الأول (سرينا ونجمٌ قد أضاء) ، جاز تقديم المبتدأ النكرة المحضة وهو (نجم) لوقوعه بعد واو الحال⁽²⁹⁾ .

وفي البيتَيْن الأخيرين جاز أيضاً تقديم المبتدأ النكرة المحضة (مدية) على الخبر وهو الجار والمجرور (بيدي) ، لوقوعه في صدر جملة الحال مع عدم وجود

(واو) الحال ، فسواء أكانت النكرة مسبوقة بواو الحال أم لم تكن مسبوقة به فإنه يجوز تقدمها ، لكونها مبتدأ على خبرها ؛ لأن التسويغ هو على وقوع النكرة في صدر الجملة الحالية ، ولا يشترط سبقها بواو الحال⁽³⁰⁾ .

هذا بالنسبة لجملة الحال ، أما جملة الصفة الاسمية فليست مسوغاً على ابتداء النكرة المحضة إذا كانت في صدرها ، وتقديمها على الخبر ، كما هو الحال في مثال الهمداني السابق ، فلا يصح أن يتقدم المبتدأ النكرة المحضة على الخبر في مثاله هكذا : (استقبلنا رجل عكازة في يمينه) ، ولو كان (رجل) معرفة ، لأصبح جائزاً للمبتدأ النكرة التقديم حيث يكون واقعاً في صدر جملة الحال فتقول : (استقبلنا الرجل عكازة في يمينه) .

ومن الأمثلة المشابهة ما جاء في المقامة الفزارية نفسها حيث يقول :
«فقلت شحاذُ وربَّ الكعبةِ أخاذُ» ، له في الصنعةِ نفاذُ ، بل هو فيها أستاذُ»⁽³¹⁾ .

في هذا المثال تقدم الخبر وهو الجار والمجرور (له) على المبتدأ النكرة المحضة وهو (نفاذ) ، وذلك على سبيل الوجوب .

من الأمثلة أيضاً قول الهمداني :

«فَمَنْ حَالِكٍ بِإِزَائِهِ نَاصِعٌ ، وَمَنْ قَانَ تَلْقَاءَهُ فَاقِعٌ»⁽³²⁾ .

هنا تقدم الخبر في الجملة الأولى وهو الجار والمجرور (بإزائه) على المبتدأ النكرة المحضة (فاقع) .

وقد وقعت الجملتان الاسميتان (بإزائه ناصع) ، و(تلقاه فاقع) في محل جر نعت ، كل على حدة .

ولا يجوز في جملة الصفة - كما ذكرت - أن يتقدم المبتدأ النكرة المحضة على خبره كما هو في جملة الحال⁽³³⁾ .

فلا يجوز أن يقول : (فمن حالك ناصع بإزائه) ، ومن فإن فاقع تلقاه)

وهو ليس نعتاً سببياً كأن تقول (هذا رجل جميل أخوه) ، وكما قال عز وجل : ﴿ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها﴾⁽³⁴⁾ ؛ لأن الصفة في مثال الهمداني وهي جملة (بإزائه ناصع) وجملة (تلقاه فاقع) ليستا من سبب الموصوف⁽³⁵⁾ .

ومن الأمثلة أيضاً قول الهمداني :

«فقال الإسكندريُّ : لنا في هذا السوادِ نخلةٌ ، وفي هذا القطيعِ سَخلةٌ»⁽³⁶⁾ .

هنا تقدم الخبر (لنا) على المبتدأ في الجملة الأولى (نخلة) ، وفي الجملة الثانية (سَخلة) .

ومن الأمثلة أيضاً قوله : «فلكلِّ علقِ يومٌ ، ولكلِّ آلةٍ قومٌ»⁽³⁷⁾ .

هنا تقدم الخبر ، وهو الجار والمجرور (لكل علق) على المبتدأ النكرة المحضة (يوم) ، وتقدم أيضاً في الجملة الثانية الخبر (لكل آلة) على المبتدأ النكرة المحضة (قوم) .

ومن الأمثلة كذلك قوله :

«دَحَلَ هذا الفتى دارنا فأخذَ فَجَجَ سُنَّار ، برأسه دُوار ، بوسطه زُنَّار ، وفَلَكٌ دَوَّارٌ»⁽³⁸⁾ .

وهنا جاء التقديم والتأخير في الجملة الاسمية الواقعة صفة لـ (فَجَجَ سُنَّار) ، وهي (برأسه دوار) ، وجاء أيضاً في الجملة الاسمية الواقعة صفة (دوار) وهي (بوسطه زنار) ، وقد تقدم في الجملة الأولى الخبر (برأسه) على المبتدأ (دوار) ، وتقدم في الثانية (بوسطه) على (زنار) على سبيل الوجوب .

وقال الهمداني أيضاً في مثال آخر :

«فلكل بضاعة وقتٌ ، ولكلِّ صناعةٍ سَمْتُ»⁽³⁹⁾ .

هنا يأتي المبتدأ النكرة المحضة مؤخراً وهو (وقت) في الجملة الأولى ، و(سمت) في الجملة الثانية ، والخبر في الجملتين شبه جملة مقدم على المبتدأ ، وهو في الأولى (لكل بضاعة) ، وفي الثانية (لكل صناعة) .

2 - تقديم الخبر على المبتدأ المحصور في سبع المقامات⁽⁴⁰⁾

يتقدم الخبر ويتأخر المبتدأ إذا كان محصوراً ، وذلك على سبيل الوجوب ، نحو : (إنما في الدار زيدٌ) و(ما في الدار إلا زيدٌ) ، وفي ذلك يقول ابن مالك :

وَحَبْرُ الْمَحْصُورِ قَدَّمَ أَبَدَا كَمَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدَا⁽⁴¹⁾

ومثل عليه بقوله : (ما لنا إلا اتباعُ أحمد) ، والخبر هنا (لنا) والمبتدأ (اتباع) وجب تأخيره لأنه محصور⁽⁴²⁾ .

ويجب تقديم الخبر وتأخير المبتدأ من هذا النوع ؛ «لأنك إن قدمته من دون (إلا) انعكس الحصر ، وإن قدمته مع (إلا) لم يجز ، لتقديم أداة الاستثناء على الحكم في الاستثناء المفرغ ، ولا يجوز ذلك»⁽⁴³⁾ .

وقد أورد الهمداني في مقاماته عدة أسجوعات تقدم فيها الخبر على المبتدأ المحصور وجوباً ، فمن ذلك قوله :

«مالي إلا كآبةُ الأسفار ، ومعافرةُ السفار»⁽⁴⁴⁾ .

هنا تقدم الخبر وهو الجار والمجرور (لي) على المبتدأ المحصور بالنفي (ما) والاستثناء (إلا) ، وهو (كآبة) .

ومن أمثلة الهمداني أيضاً قوله :

«فوالله ما علمتُ أي الرجلين أوثر؟! وما منهما إلا بديع الكلام ، عجيبُ المقام ، ألدُّ الخصام»⁽⁴⁵⁾ .

وهنا أيضاً تقدم الخبر وهو الجار والمجرور (منهما) على المبتدأ المحصور بالنفي (ما) والاستثناء (إلا) وهو (بديع) .

ثانياً - وجوب التقديم والتأخير في جمل دخلت عليها النواسخ

أقصد بالنواسخ هنا : النواسخ الفعلية ، وأخص بالذكر (كان) وأخواتها ، والنواسخ الحرفية وهي (إنّ) وأخواتها .

وفيما يلي تفصيل ذلك .

1 - تقديم خبر (كان) على اسمها وجوباً في سجع المقامات .

تسمى (كان) وأخواتها نواسخ الابتداء ، ومن نواسخ الابتداء أيضاً (إنّ) وأخواتها ، وأفعال المقاربة ، وظن وأخواتها ، و(ما) وأخواتها ، و(لا) التي لنفي الجنس .

أما (كان) وأخواتها ، فكلها أفعال اتفاقاً ، إلا (ليس) ، فقد ذهب الجمهور إلى أنها فعل ، وذهب أبو علي الفارسي⁽⁴⁶⁾ ، وأبو بكر بن شقير⁽⁴⁷⁾ في أحد قوليهما إلى أنها حرف⁽⁴⁸⁾ .

وهذه الأفعال ترفع المبتدأ ، ويسمى اسمها ، وتنصب الخبر ، ويسمى خبراً لها⁽⁴⁹⁾ . وقد ورد في المقامات عدة أمثلة على تقديم خبر هذه الأفعال على اسمها .

فمن أمثلة الهمذاني قوله في المقامة البغدادية :

«وليس معي عقدٌ ، على نقد»⁽⁵⁰⁾

فهنا جاءت (ليس) فغيرت من بنية الجملة الاسمية ، حيث رفعت المبتدأ وهو (عقد) وجعلت الخبر المقدم وهو الظرف (معي) في محل نصب اسمها على خلاف بين النحاة .

ففي هذا المثال تقدم خبر (ليس) وهو الظرف على اسمها ، وهو (عقد) ، وذلك على سبيل الوجوب .

ومن الأمثلة على تقديم خبر (كان) على اسمها وجوباً عند الهمذاني قوله :

«وسيكُونُ له نفعٌ ظاهرٌ ، وريحٌ وافرٌ»⁽⁵⁰⁾ .

وهنا تقدم خبر (يكون) وهو الجار والمجرور (له) على اسمها وهو (نفع) .

وقد جاء الهمذاني بجملة قدم فيها خبر (ليس) على اسمها المحصور وجوباً ، وذلك في قوله : «ليس فينا إلا أمردٌ بكرُ الآمال ، أو مُخْتَطٌّ حَسَنُ الإقبال»⁽⁵²⁾ .

هنا (ليس) الفعل الناسخ ، واسمه (أمرد) ، وهو مؤخر وجوباً ، وخبره الجار والمجرور (فيها) .

2 - تقديم خبر (إنّ) على اسمها وجوباً في سجع المقامات

أخوات (إنّ) ستة عند ابن مالك وابن عقيل⁽⁵³⁾ ، وقد عدها سيبويه سبعة⁽⁵⁴⁾ ، فهو يرى أن (عسى) قد تكون حرفاً دالاً على الترجي مثل (لعل) ، وأنها على مذهبه تكون عاملة عمل (إنّ) .

قال سيبويه : «وأما قولهم (عساك) فالكاف منصوبة . قال الراجز وهو رؤية :

«يا أبتا علّك أو عساكا»⁽⁵⁵⁾

والدليل على أنها منصوبة أنك إذا عنيت نفسك ، كانت علامتك (في) . قال عمران بن حطان :

ولي نفسٌ أقولُ لها إذا ما تنازعني لعلّي أو عساني⁽⁵⁶⁾

فلو كانت الكاف مجرورة ، لقال : (عساي) ، ولكنهم جعلوها بمنزلة (لعل) في هذا الموضع⁽⁵⁷⁾ .

وأخوات (إنّ) غير (عسى) هي : (أنّ) و(ليت) و(لكنّ) و(لعلّ) و(كأنّ) ، وقد جمعها ابن مالك بقوله :

لإنّ ، أنّ ، ليت ، لكنّ ، لعلّ كأنّ - عكسٌ ما لكان من عمل⁽⁵⁸⁾

وهي تدخل على الجملة الاسمية فتنصب المبتدأ ويسمى اسماً لها ، وترفع الخبر ويسمى خبراً لها .

وقد يتقدم خبرها على اسمها في مواضع متنوعة ، ويفيد هذا التقديم

أحياناً إقامة السجع في المقامات .

فمن آثار السجع في مقامات الهمذاني أنه جعله يقدم خبر (إنّ) على اسمها في قوله :

«إِنَّ بَعْدَ الْحَدَثِ جَدَثًا ، وَإِنَّكُمْ لَمْ تُخْلَقُوا عَبَثًا»⁽⁵⁹⁾

هنا تقدم الظرف (بعد الحدث) على اسم (إنّ) المنصوب وهو (جدثا) ، وذلك موافق للسجع المطلوب في هذه العبارة .
ومن ذلك أيضاً :

«وإنَّ بَعْدَ الْمَعَاشِ مَعَادًا ، فَأَعْدُوا لَهُ زَادًا»⁽⁶⁰⁾

هنا تقدم الظرف (بعد المعاش) على اسم (إنّ) المنصوب وهو (معاداً) بما يلائم إقامة السجع .

ومن الأمثلة كذلك قول الهمذاني : «وعلمتُ أنّ مع الإيقاع لحناً ، ولم أبعدُ لأنالَ منَ السماعِ حظاً ، أو أسمعَ منَ الفصيحِ لفظاً»⁽⁶¹⁾

وذلك مثل إعراب قوله تعالى : ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾⁽⁶²⁾ ، ف (مع) العسر) ظرف في محل رفع خبر مقدم للحرف الناسخ ، و (يسراً) اسم مؤخر له⁽⁶³⁾ .

ففي مثال الهمذاني تأخر اسم (أنّ) وهو (لحناً) ، وتقدم الظرف (مع الإيقاع) بما يلائم السجع . والملاحظ هنا أن السجع لم يكن تاماً ، حيث إنّ (لحناً) لا توافق (لفظاً) و (حظاً) ، ولكن المجزئ واحد . ويحتمل أن يكون (لحناً) هنا (لحظاً) حصل فيها تصحيف ، أي : (علمتُ أنّ مع الإيقاع متعةٌ في النظر إلى الجميلات) ، ويكون الحظ أيضاً سمة جمال تحت العين ، وأنشد ابن الأعرابي :

أَمْ هَلْ صَبَّحْتَ بَنِي الدِّيانِ مَوْضِحَةً شَنْعَاءَ بَاقِيَةِ التَّلْحِيظِ وَالْحُبُّطِ⁽⁶⁴⁾

وبذلك يكون السجع تاماً في هذا المثال .

ومن ذلك أيضاً ما جاء عند الهمذاني في قوله :

«وقلت قسماً ، إنَّ فيهم لَدَسَمًا»⁽⁶⁵⁾

وفي هذا المثال تأخر خبر (إنَّ) وهو (دسماً) ، وتقدم اسمها ، وهو (فيهم) ، وجاء وضع الجملة هكذا بما يلائم إقامة السجع .

ثالثاً - وجوب التقديم والتأخير في الجمل الفعلية

ورد في أسجوعات الهمذاني عدة جمل تأخر فيها الفاعل ، وتقدم مفعوله عليه على سبيل الوجوب . ويتقدم المفعول به على فاعله وجوباً في عدة مواضع ، والأصل أن يتقدم الفاعل ، «ويجب الخروج عن الأصل ، إذا كان المفعول ضميراً ، والفاعل ظاهراً»⁽⁶⁶⁾ ، وذلك مثل قولك : (ضربني زيد) ، وكقول الراجز :

يَمْرُ لَا يَحْبِسُهُ حَبَّاسٌ لَا نَافِذُ الطَّعْنِ وَلَا تَرَأْسُ⁽⁶⁷⁾

اتصل الضمير (الهاء) بالفعل (يحبسه) فتقدم على فاعله (حباس) وجوباً ، ويجب أيضاً تقديم المفعول به على فاعله إذا كان الفاعل محصوراً ، فالمحصور يجب تأخيره «فاعلاً كان أو مفعولاً ظاهراً أو ضميراً محصوراً بإنما إجماعاً خوف الإلباس ، وكذا بإلا على الأصح إجراء لها مجرى (إنما) نحو : إِنَّمَا ضَرَبَ عَمْرًا زَيْدٌ ، وَإِنَّمَا ضَرَبْتُ زَيْدًا أَوْ إِيَّاكَ ، وَمَا ضَرَبَ عَمْرًا إِلَّا زَيْدًا ، وَمَا ضَرَبَ زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا ، وَمَا ضَرَبَ زَيْدٌ إِلَّا أَنَا ، وَمَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا ، أَوْ إِلَّا إِيَّاكَ»⁽⁶⁸⁾ .

وأجاز النحاة⁽⁶⁹⁾ تقديم المحصور بـ (إلا) دون المحصور بـ (إنما) سواء كان فاعلاً أو مفعولاً به ، وذلك إذا أمن اللبس فيه .

ويتقدم المفعول به ، وذلك إذا أمن اللبس فيه .

ويتقدم المفعول به على فاعله كذلك على سبيل الوجوب إذا اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول به ، وذلك نحو : (باع البضاعة أصحابها) ، فلا يقال : (باع أصحابها البضاعة) .

والنوع الأخير لم أجد له أمثلة في مقامات الهمذاني .

وقد أسهم هذا النوع من التقديم والتأخير ، وإن كان واجباً في إقامة السجع في جمل كثيرة في المقامات العربية .

1- تقديم المفعول به وهو ضمير متصل بالفعل على الفاعل وجوباً في سجع المقامات

ذكرت قبل قليل أن الأصل أن يتقدم الفاعل على مفعوله ، وأنه يجب تقديم المفعول به على فاعله والخروج عن الأصل إذا كان المفعول به ضميراً متصلاً بالفعل ، وكان الفاعل ظاهراً ، ومثلت لذلك بقول القائل (ضربني زيد) .

وقد أوجب النحاة اتصال الضمير في كل موضع يأتي فيه ذلك ، ومنعوا العدول عن الاتصال إلى الانفصال إذا أمكن اتصال الضمير .

فكل موضع أمكن أن يؤتى فيه بالضمير المتصل لا يجوز العدول عنه إلى المنفصل ، فلا يقال : (أكرمتُ إياك) إذا أمكن أن يتصل الضمير نحو (أكرمتك) ، فإن لم يكن الإتيان بالمتصل تعين المنفصل ، نحو : (إياك أكرمتُ)⁽⁷⁰⁾ .

ويخرج من ذلك ما ذكره ابن مالك بقوله :

وَصِلْ أَوْ افْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ ، وَمَا أَشْبَهَهُ ، فِي كُنْتَهُ الْخُلْفُ انْتَمَى

كَذَاكَ ، خَلْتَنِيهِ ، وَاتِّصَالاً غَيْرِي اخْتَارَ الْانْفِصَالَ⁽⁷¹⁾

فأشار في هذين البيتين المواضع التي يجوز أن يؤتى فيها بالضمير منفصلاً مع إمكان أن يؤتى به متصلاً ، وسيبويه يرى أن الاتصال فيها واجب ، وأن الانفصال مخصوص بالشعر ، وهو بذلك مخالف لظاهر كلام أكثر النحويين⁽⁷²⁾ .

وقد جاء في الشعر الضمير منفصلاً مع إمكان الإتيان به متصلاً ، وذلك في قول الشاعر :

بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمَنْتُ إِيَاهُمْ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِ⁽⁷³⁾

والشاهد فيه : (ضمنت إياهم) ، عدل عن وصل الضمير إلى فصله ،

وذلك خاص بالشعر دون النثر ، والأصل أن يقول : (قد ضمنتهم الأرض) .

أ - تقديم (هاء) الغائب

جاء عند الهمداني في مقاماته من ذلك قوله :

«وحرَّ قادهُ الضُّرُّ ، والزمنُ المرُّ»⁽⁷⁴⁾

فهنا المفعول به المتقدم على الفاعل هو الضمير (الهاء) في (قاده) ، والفاعل (الضر) . وقد أقيم السجع من خلال الإتيان بهذه الجملة ، فوافق (الضر) (المر) في الروي والمجرى ، وما جاء عند الهمداني من مثل ذلك كثير ، فمنه قوله : «وصدر لا يبرحه القلبُ ، ولا يسكنه الرعبُ»⁽⁷⁵⁾ .

تقدم المفعول به وجوباً على الفاعل ؛ لأنه قد وقع ضميراً متصلاً بالفعل ، ففي الجملة الأولى اتصل المفعول به بالفعل (يبرحه) فتقدم على الفاعل (القلب) ، وفي الجملة الثانية اتصل المفعول به بالفعل (يسكنه) فتقدم على الفاعل (الرعب) وجوباً .

ومن أمثلة ذلك أيضاً قول الهمداني :

«وله من المال ما لا يسعه الخزنُ ، ومن الصامت ما لا يحصره الوزنُ»⁽⁷⁶⁾

وقد تقدم المفعول به هنا على الفاعل في قوله : «(يسعه الخزن) و(يحصره الوزن)» وقد أقيم السجع بين الجملتين ، وتطابق روي كل من (الخزن) و(الوزن) وهما الفاعلان .

ومنه أيضاً قوله :

«وإنما عرته بهتةٌ ، وعلته سكتةٌ»⁽⁷⁷⁾

وفي هذا المثال جملتان أيضاً على تقدم الضمير المتصل وهو مفعول به على الفاعل وجوباً .

فالجملة الأولى (عرته بهتة) ، والثانية (علته سكتة) ، وتقدم في كل منهما

المفعول به وهو (الهاء) على الفاعل (بهتة) في الجملة الأولى ، و(سكتة) في الجملة الثانية .

ومن الأمثلة أيضاً في مقامات الهمذاني ما جاء عنده في قوله :

«ولي فؤادٌ يخدمه لسانٌ ، وبيانٌ يرقمُه بنانٌ»⁽⁷⁸⁾

وفي هذا المثال كذلك جملتان تقدم فيهما المفعول به على الفاعل وجوباً ؛ لكونه ضميراً متصلاً بالفعل ، ففي الجملة الأولى (يخدمه لسانٌ) تقدم المفعول به (الهاء) على الفاعل (لسان) ، وفي الجملة الثانية (يرقمه بنانٌ) تقدم المفعول به (الهاء) أيضاً على الفاعل (بنان) على سبيل الوجوب . واتفق الفاعلان (لسان) و(بنان) في حرف الروي ، فكان بينهما السجع .

ومن ذلك أيضاً عند الهمذاني قوله :

«ما لكم تطيرونَ من مطيئةٍ ركبها أسلافُكمُ ، وسيركبُها أخلافُكمُ ،
وتتقدرون سريراً وطئهً أباًؤُكمُ ، وسيطؤهً أبناؤُكمُ»⁽⁷⁹⁾

وفي هذا المثال أتى الهمذاني بأربع جمل تقدم فيها المفعول به وهو ضمير متصل بالفعل على الفاعل وجوباً رعاية للسجع .

وكانت (الهاء) في كل الجمل هي المفعول به ، وهو ضمير اتصل بكل من (ركبها) و(سيركبها) و(وطئه) و(سيطؤه) ، والفاعل على التوالي (أسلافكم) و(أخلافكم) و(أباًؤكم) و(أبناؤكم) .

ومن الأمثلة كذلك على تقديم الضمير (الهاء) على الفاعل لاتصاله بالفعل وكونه مفعولاً به ، ما ورد عند الهمذاني في قوله :

«وأن تُسهلَ على يدي من فطرته الفطرة ، وأطلعته الطهرة»⁽⁸⁰⁾

ففي الجملة الأولى (فطرته الفطرة) الهاء متصلة بالفعل ، فقدمت على الفاعل (الفطرة) وجوباً ، والجملة الثانية (أطلعته الطهرة) مشابهة في الإعراب لسابقتها .

و(هاء) الغائب هو الضمير الأكثر وروداً في هذا النوع من التقديم والتأخير ، أما ما عداه فقد يأتي بأمثلة قليلة جداً.

ب - تقديم (كاف) الخطاب

(الكاف) في هذا النوع من التقديم والتأخير جاء عند الهمذاني بقوله :

«أَسَانِيكَ طَوَّلَ الْعَهْدَ ، وَاتِّصَالَ الْبَعْدِ»⁽⁸¹⁾

(الكاف) هنا الضمير المتصل وهو في محل نصب مفعول به مقدم وجوباً والفاعل المؤخر (طول) .

ج - تقديم (نا) الفاعلين

اتصل ضمير الجمع (نا) في أمثلة قليلة منها ما ورد عند الهمذاني بقوله :

«ضَمْنَا طَرِيقَ ، وَأَنْتَ لِي رَفِيقٌ»⁽⁸²⁾

اتصل ضمير الجمع (نا) بالفعل (ضم) وتقدم على الفاعل (طريق) ، وقد أقيم السجع بوضع هذه الجملة كما هي .

ومثل ذلك قول الهمذاني :

«وَجَعَلَ يَنْظُرُ فَتَقْتَلُنَا الْحَاظُ ، وَيَنْطِقُ فَتَفْتِنُنَا أَلْفَاظُهُ»⁽⁸³⁾

هنا اتصل الضمير (نا) بالفعل في الجملتين ، ففي الأولى (تقتلنا الحاظه) تأخر الفاعل (الحاظه) ، وتقدم المفعول به الضمير (نا) المتصل بالفعل (تقتلنا) ، وإعراب الجملة الثانية (تفتننا ألفاظه) ، مطابق لإعراب الأولى .

د - تقديم (ياء) المتكلم

أتى الضمير (الياء) للمتكلم في أمثلة قليلة من هذا النوع ، قال الهمذاني :

«فَحَفَزَنِي اللَّيْلُ ، وَسَرَّتْ بِي الْخَيْلُ»⁽⁸⁴⁾

فالياء في (حفزني) ضمير متصل بالفعل في محل نصب مفعول به

مقدم ، والفاعل المؤخر (الليل) ، وفي الجملة الثانية تعدى الفعل (سَرَت) إلى المفعول به بحرف الجر (بي) ، وفاعله (الخليل) .

ومثله أيضاً قوله :

«ولقد اخترتُم يا سادة ، ودلّنتني عليكم السَّعادة»⁽⁸⁵⁾ .

والياء هنا في الفعل (دلّنتني) ضمير متصل في محل نصب مفعول به مقدم على الفاعل (السعادة) وجوباً ، وفي ذلك التقديم والتأخير إقامة للسجع في هذا المثال .

2- تقديم المفعول به على الفاعل المحصور وجوباً في سجع المقامات

يجب تأخير المحصور فاعلاً كان أو مفعولاً ، ظاهراً أو ضميراً ، محصوراً (بإنّما) إجماعاً خوف الإلباس⁽⁸⁶⁾ ، ومثل ذلك بـ (إلا) على الأصح إجراءً لها مجرى (إنّما)⁽⁸⁷⁾ . فالحصر على هذا الأساس يكون إما بـ (إنّما) أو بـ (إلا) شرط أن تكون في جملة منفية .

ويلاحظ في مقامات الهمذاني كثرة الحصر بـ (إلا) في الجمل المنفية ، وندرة الحصر بـ (إنّما) . والأمثلة على ذلك قول الهمذاني :

«قد غَيَّرَكَ عَلَيَّ الزمانُ ، وما أنسانيكَ إلا الشيطانُ»⁽⁸⁸⁾

تقدم المفعول به على الفاعل وجوباً في قوله (ما أنسانيكَ إلا الشيطانُ) والمفعول به (الياء) و(الكاف) بعده مفعول به ثان ، أي : الشيطانُ أنساهُ صاحبهُ ، وقد وقع الفاعل هنا وهو (الشيطان) محصوراً فوجب تقديم المفعول به عليه .

وذلك مثل إعراب قوله تعالى : ﴿وما أنسانيه إلا الشيطان﴾⁽⁸⁹⁾ .

فـ (ما) نافية ، و(أنسانيه) فعل ماضٍ ، و(النون) للوقاية ، و(الياء) مفعول به أول ، والهاء مفعول به ثان ، و(إلا) أداة حصر ، و(الشيطان) فاعل (أنسانيه)⁽⁹⁰⁾ ، وتقديره : وما أنساني ذكره إلا الشيطانُ ، ذلك لأن تتمّة الآية (أن أذكره) في موضع نصب على البدل من (الهاء) في (أنسانيه)⁽⁹¹⁾ ، وهو بدل اشتمال⁽⁹²⁾ .

والفاعل في الآية وجب تأخيرها لأنه محصور بـ (إلا) في جملة منفية .
ومن أمثلة الهمداني كذلك قوله :

«ما يجمعنا إلا بلدُ الغربةِ ، ولا ينظّمنا إلا رَحِمُ القُرْبَةِ»⁽⁹³⁾

هنا تأخر الفاعل في جملتين ، ففي الأولى تأخر (بلد) ، وفي الثانية تأخر (رحم) ، ومن الأمثلة على ذلك أيضاً قول الهمداني :

«والذَّهَبُ ، أيسرُ ما يَهَبُ ، والألْفُ ، لا يَعْمُهُ إلا الخُلْفُ»⁽⁹⁴⁾ .

هنا تأخر (الخلف) ، وتقدم المفعول به وهو الضمير في (يعمه) .

خاتمة

لقد انتهيت بفضل الله من جميع النقاط الخاصة بموضوع هذا البحث ، وصياغتها على النحو الذي تقدم . فتكلّمت عن وجوب التقديم والتأخير في الجملة الاسمية ، وبينت فيه مواضع تقديم الخبر على المبتدأ وجوباً في سجع المقامات ، ثم أتيت بوجوب التقديم والتأخير في جمل دخلت عليها النواسخ ، ووضحت فيه مواضع تقديم خبر (كان) وخبر (إنّ) على اسميهما وجوباً ، وذلك في سجع المقامات ، ثم تكلّمت عن وجوب التقديم والتأخير في الجمل الفعلية ، وأشارت فيه إلى بعض مواضع تقديم المفعول به على الفاعل وجوباً في سجع المقامات ، وقد خرجت من ذلك إلى النتائج الآتية :

1 - التقديم والتأخير الجائز في سجع المقامات هو فن من فنون أصحابها ؛ لأن ذلك ليس بضرورة لغوية ، بل أتوا به طوعاً ، فقدموا وأخروا ، وكان يمكنهم ألا يفعلوا ذلك .

2 - التقديم والتأخير في المقامات لم يكن إلا على نسق النحو وقواعده ، فلم يخرج شيء خاص ولم يتميز عن غيره .

3 - التقديم والتأخير سواء أكان واجباً أم جائزاً ، هو من أسرار جمال اللغة وحسنها ، ومن ثم ، فهو محل للإبداع اللغوي .

4 - ارتباط المعنى بالتقديم والتأخير ، وهو جانب نحوي ، يدعو إلى إعادة النظر في العلاقات الكائنة بين علوم العربية ، ولا سيما علاقة النحو بالدلالة ، أو بعلوم البلاغة العربية .

5 - النصوص الأدبية المراعية لما يكون من تشابه في حروف الروي بين جملة وأختها ، كالقوافي في الشعر ، والسجع في النثر ، يتجلى فيها تعدد صور التركيب النحوي بما يخرج عن البنية الأصلية للجملة العربية .

الهوامش والمراجع

- (1) ابن دريد ، أبو بكر محمد بن الحسن : *جمهرة اللغة* ، تحقيق : رمزي منير بعلبكي : بيروت : دار العلم للملايين ، ط1 ، 1988م ، ج1 ، ص474 .
- (2) الحميري ، نشوان بن سعيد : *شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم* ، تحقيق : حسين ابن عبدالله العمري وآخرين ، دمشق : دار الفكر المعاصر ، ط1 ، 1420هـ ، 1999م ، ج5 ، ص2986 .
- (3) عاصي ، ميشال ، ويعقوب ، إميل بديع : *المعجم المفصل في اللغة والأدب* ، بيروت : دار العلم للملايين ، ط1 ، 1987م ، ج2 ، ص710 .
- (4) أبدع السجع ما أمتع السمع ، غازي مختار طليمات ، جريدة البيان ، دبي ، 5 أغسطس 2002م .
- (5) البستاني ، بطرس : *محيط المحيط* ، بيروت : مكتبة لبنان ، 1993م ، ص764 .
- (6) الطبطبائي ، عبدالمحسن أحمد : *أثر السجع في تركيب الجملة العربية (رسالة دكتوراه)* ، جامعة القاهرة : كلية دار العلوم ، 29 فبراير 2004م ، ص18 .
- (7) الهمداني ، أبي الفضل أحمد بن الحسين بديع الزمان ، شرح مقامات بديع الزمان الهمداني ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ط2 ، ص373 .
- (8) هذا لا يعني عدم وجود أغراض أخرى للتقديم والتأخير ، بلاغية أو دلالية ، وما إلى ذلك ، وهذا يحتاج إلى دراسة مستقلة ، لكنني هنا أتكلم عن التقديم والتأخير من حيث التركيب النحوي الخاص ، والتي تفرضه اللغة .
- (9) أقول ذلك ؛ لأن الكاتب يستطيع ألا يأتي بأي جملة يكون فيها التقديم والتأخير واجباً في اللغة ، فهو مخير في وضع جملة ، ولا يفرض عليه شيء فرضاً .
- (10) شرح مقامات بديع الزمان ، ص168 .
- (11) الجرجاني ، عبدالقاهر ، *دلائل الإعجاز* ، تعليق : محمد رشيد رضا ، بيروت : دار المعرفة ، ط1 ، 1994م ، ص85 .

- (12) اثر السجع في تركيب الجملة ، ص 21 .
- (13) ضيف ، شوقي : المقامة ، القاهرة : دار المعارف ، ط 5 ، ص 8 .
- (14) هلال ، محمد غنيمي : النقد الأدبي الحديث ، القاهرة : دار نهضة مصر ، 1996م ، ص 496 .
- (15) ابن عقيل ، شرح ألفية ابن مالك : تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة : دار التراث ، ط 20 ، 1980م ، ج 1 ، ص 240 ، الأسترايازي ، رضي الدين محمد بن الحسن : شرح كافية ابن الحاجب ، تحقيق : إميل بديع يعقوب ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ط 1 ، 1998م ، ج 1 ، ص 230 .
- (16) السيوطي ، جلال الدين عبدالرحمن أبو بكر : همع الهوامع ، تحقيق : أحمد شمس الدين ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ط 1 ، 1418هـ / 1998م ، ج 1 ، ص 332 .
- (17) شرح ألفية ابن مالك ، ج 1 ، ص 239 .
- (18) سورة القيامة : الآية 22 .
- (19) سورة القيامة : الآية 24 .
- (20) شرح كافية ابن الحاجب ، ج 1 ، ص 232 ، سيبويه ، عمرو بن عثمان بن قنبر ، الكتاب ، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون ، بيروت : دار الجليل ، ط 1 ، ج 1 ، ص 418 .
- (21) سورة يس : الآية 41 .
- (22) همع الهوامع ، ج 1 ، ص 332 .
- (23) ابن جني ، أبو الفتح عثمان ، الخصائص ، تحقيق : محمد علي النجار ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط 3 ، 1986م ، ج 1 ، ص 317 .
- (24) الخصائص ، ص 317 .
- (25) شرح مقامات بديع الزمان ، ص 79 .
- (26) شرح مقامات بديع الزمان ، ص 67 .
- (27) البيت غير معروف قائله ، انظر : السيوطي ، شرح شواهد المغني ، منشورات دار مكتبة الحياة ، ج 2 ، ص 863 ، وهمع الهوامع ، ج 1 ، ص 328 ، وابن هشام ، عبدالله بن يوسف بن أحمد الأنصاري : «مغني اللبيب عن كتب الأعراب» ، تحقيق وشرح : عبداللطيف محمد الخطيب ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، السلسلة التراثية رقم (21) ، ط 1 ، 1421هـ / 2000م ، ج 2 ، ص 471 ، والعيني ، بدرالدين محمود بن أحمد ، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ، مطبوع مع خزانة الأدب ، بيروت : دار صادر ، ج 1 ، ص 546 ، شرح ألفية ابن مالك ، ج 1 ، ص 221 .
- (28) البيت غير معروف قائله أيضاً ، انظر : شرح شواهد المغني ، ج 2 ، ص 864 ، شرح ألفية ابن مالك ، ج 1 ، ص 222 .
- (29) شرح ألفية ابن مالك ، ج 1 ، ص 221 .
- (30) شرح ألفية ابن مالك ، ج 1 ، ص 222 ، شرح شواهد المغني ، ج 2 ، ص 864 .
- (31) شرح ألفية ابن مالك ، ص 80 .
- (32) شرح مقامات بديع الزمان ، ص 85 .

- (33) انظر : التعليق رقم (30) .
- (34) سورة النساء : الآية 75 .
- (35) الصميري ، أبو محمد عبدالله بن علي بن إسحاق ، التبصرة والتذكرة ، تحقيق : فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، مركز البحث العلمي والتراث الإسلامي ، مكة المكرمة : كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، ط1 ، 1402هـ / 1982م ، ج1 ، ص178 .
- (36) شرح مقامات بديع الزمان ، ص114 .
- (37) شرح مقامات بديع الزمان ، ص138 .
- (38) شرح مقامات بديع الزمان ، ص225 .
- (39) شرح مقامات بديع الزمان ، ص420 .
- (40) الأول كان تقديم الخبر على المبتدأ الذي يكون نكرة محضة .
- (41) شرح ألفية ابن مالك ، ج1 ، ص240 .
- (42) شرح ألفية ابن مالك ، ص240 .
- (43) شرح كافية ابن الحاجب ، ج1 ، ص234 .
- (44) شرح مقامات بديع الزمان ، ص58 ، والسفار : حديدة توضع عند أنف البعير ليقاد منه ، وقيل : حبل يشد طرفه على خظام البعير فيدار عليه ، ويجعل بقيته زماماً .
- (45) شرح مقامات بديع الزمان ، ص388 .
- (46) هو الحسن بن أحمد بن عبدالغفار بن سليمان أبو علي الفارسي النحوي (ت377) ببغداد . انظر : القفطي ، علي بن يوسف ، إنباه الرواة على أنباه النحاة ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة : دار الفكر العربي ، ط1 ، 1986م ، ج1 ، ص308-310 .
- (47) هو أحمد ، وقيل محمد بن الحسن بن العباس بن الفرج بن شقير البغدادي ، ت317 هـ ، انظر : إنباه الرواة على أنباه النحاة ، ج1 ، ص69 ، 70 وج3 ، ص151 .
- (48) انظر : شرح ألفية ابن مالك ، ج1 ، ص262 .
- (49) لهذه الأفعال تفصيل كبير وتوضيح لعدة مسائل ، انظر : ابن عقيل ، ج1 ، ص263 وما بعد ، وانظر : سيبويه ج1 ، ص45 وما بعده .
- (50) شرح مقامات بديع الزمان ، ص70 ، والمعنى : أنه معدم لا مال عنده .
- (51) شرح مقامات بديع الزمان ، ص132 .
- (52) شرح مقامات بديع الزمان ، ص66 .
- (53) شرح ألفية ابن مالك ، ج1 ، ص345 .
- (54) الكتاب ، ج2 ، ص374 .
- (55) هذا عجز أرجوزة لرؤية ، وصدره : «تقولُ بنتي قد أنى أناكا» انظر : ابن العجاج ، رؤية ، ديوان رؤية ، تحقيق : وليم بن الورد ، أبو العباس محمد بن يزيد ، المقتضب ، تحقيق : محمد عبدالحق عزيمة ، القاهرة ، 1415هـ / 1994م ، ج3 ، ص71 ، همع الهوامع ، ج1 ، ص422 .

- (56) البيت لعمران بن حطان الخارجي ، انظر : ابن عقيل ، ج 1 ، ص 346 ، والمبرد ، ج 3 ، ص 72 ، والعيني ، ج 2 ، ص 229 .
- (57) الكتاب ، ج 2 ، ص 375 ، 364 .
- (58) شرح ألفية ابن مالك ، ج 1 ، ص 345 .
- (59) شرح مقامات بديع الزمان ، ص 170 ، والجدت : القبر .
- (60) شرح مقامات بديع الزمان ، ص 168 .
- (61) شرح مقامات بديع الزمان ، ص 90 .
- (62) سورة الشرح : الآية 5 .
- (63) الدرويش ، محيي الدين ، إعراب القرآن الكريم وبيانه ، سورية : دار اليمامة ودار ابن كثير ، ط 6 ، 1419هـ / 1999م ، ج 8 ، ص 349 .
- (64) البيت لوعلة الجرمي ، ويأتي برواية (التلحيم) مكان (التلحيط) ، انظر : ابن منظور ، جمال الدين أبو الفضل ، لسان العرب ، تحقيق : أمين محمد عبد الوهاب ، دار إحياء التراث العربي ، ط 2 ، 1417هـ / 1997م ، ج 12 ، ص 249 (لخط) ، وج 4 ، ص 17 (خبط) ، والخبط : جمع خباط ، وهي سمة في الفخذ أو في الوجه لبني سعد .
- (65) شرح مقامات بديع الزمان ، ص 77 .
- (66) همع الهوامع ، ج 1 ، ص 516 .
- (67) البيت لأبي النجم العجلي يصف المنجنق ، انظر : المبرد ، الكامل في اللغة والأدب ، تحقيق : عبد الحميد هندواوي ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ط 1 ، 1999م ، ج 2 ، ص 419 .
- (68) همع الهوامع ، ج 1 ، ص 516 .
- (69) ذلك هو الكسائي ، انظر : السابق .
- (70) شرح ألفية ابن مالك ، ج 1 ، ص 99 ، 100 .
- (71) شرح ألفية ابن مالك ، ج 1 ، ص 102 ، 103 ، وقوله : الخلف انتمى ، أي أن هناك خلافاً بين العلماء ، وكل قول فيه معروف صاحبه .
- (72) شرح ألفية بن مالك ، ج 1 ، ص 103 .
- (73) البيت للفرزدق من قصيدة يمدح فيها يزيد بن عبد الملك ، انظر : الفرزدق : ديوان الفرزدق ، شرح وضبط : عمر فاروق الطباع ، بيروت : دار الأرقم ، ط 1 ، 1997م ، ج 1 ، ص 214 ، شرح ألفية ابن مالك ، ج 1 ، ص 101 ، شرح كافية ابن الحاجب ، ج 3 ، ص 36 ، والبغداد ، عبد القادر بن عمر ، خزنة الأدب ، تحقيق : عبد السلام هارون ، القاهرة : مكتبة الخانجي بمصر ، ج 5 ، 288 ، الأثاري ، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، بيروت : المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، 1414هـ / 1999م ، ج 2 ، ص 698 .
- (74) شرح مقامات بديع الزمان ، ص 32 .
- (75) شرح مقامات بديع الزمان ، ص 37 .
- (76) شرح مقامات بديع الزمان ، ص 129 .

- (77) شرح مقامات بديع الزمان ، ص 114 .
- (78) شرح مقامات بديع الزمان ، ص 79 .
- (79) شرح مقامات بديع الزمان ، ص 67 .
- (80) شرح مقامات بديع الزمان ، ص 54 .
- (81) شرح مقامات بديع الزمان ، ص 70 .
- (82) شرح مقامات بديع الزمان ، ص 446 .
- (83) شرح مقامات بديع الزمان ، ص 41 .
- (84) شرح مقامات بديع الزمان ، ص 53 .
- (85) شرح مقامات بديع الزمان ، ص 77 .
- (86) همع الهوامع ، ج 1 ، ص 516 .
- (87) همع الهوامع ، ج 1 ، ص 516 .
- (88) شرح مقامات بديع الزمان ، ص 446 ، 447 .
- (89) سورة الكهف : الآية 63 .
- (90) انظر : اعراب القرآن الكريم ، ج 4 ، ص 517 .
- (91) الأتباري : البيان في غريب إعراب القرآن ، تحقيق : طه عبدالحميد طه ، مراجعة : مصطفى السقا ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1400هـ / 1980م ، ج 2 ، ص 113 .
- (92) القيسي ، مكي بن أبي طالب : مشكل إعراب القرآن ، تحقيق : حاتم صالح الضامن ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط 2 ، 1405هـ / 1984م ، ج 2 ، ص 45 .
- (93) شرح مقامات بديع الزمان ، ص 230 ، والقربة : الاقتراب في المسكن .
- (94) شرح مقامات بديع الزمان ، ص 399 ، والألف : الحائط ، والخلف : الفأس العظيمة .

* * *